المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة

المجلد (17) العدد (1) يونية 2023

الموقع الإلكتروني: jihtha.journals.ekb.eg/

دور القطاعي العام والخاص في الاستثمار السياحي في مصر

أشرف إسماعيل صوفي ميهوب[1]، هُدى لُطيف[2]، مصطفى محمود أبوحمد[3]

[1] باحث دكتوراة – قسم الدراسات السياحية – كلية السياحة والفنادق – جامعة الفيوم

[2،3] قسم الدراسات السياحية – كلية السياحة والفنادق – جامعة الفيوم

معلومات المقال

الصفحات: 1– 22

الكلمات المفتاحية

الاستثمار السياحي

القطاعي العام

القطاع الخاص

ملخص البحث

تناول البحث دور القطاع العام والخاص في الاستثمار السياحى، وقد عرض البحث لأهداف كلًا من القطاعين العام والخاص في الاستثمار السياحي واختلاف هذه الأهداف، وأسباب اللجوء للقطاع الخاص، ولدور القطاع العام لتشجيع الاستثمار في السياحة، وأيضًا لدور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي.

فالرغم من الجهود والإصلاحات التي تقوم بها الحكومة إلا أنها ما زالت في حاجة للمزيد من تشجيع الاستثمار في مجال السياحة، كما أن ذلك يحتاج أيضًا إلى مشاركة القطاع الخاص وقيامه بالدور المنوط به بما يعود بالفائدة على الاقتصاد، وتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة دور القطاعين العام والخاص في الاستثمار السياحي، وقد انتهجت الدراسة المنهج الكمي، كما تمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المشروعات الاستثمارية السياحية بمحافظة الفيوم، وتم استقصاء مجتمع الدراسة بطريقة عينة عمدية للمشروعات، حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة (120) استمارة تم توزيعها على مديري المشروعات الاستثمارية في مجال السياحة والضيافة وبلغ معدل الاستجابة (101) بنسبة 84.17%.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة في أن هناك قصورًا في الخدمات العامة، حيث تعانى بعض المناطق السياحية بالرغم من جهود الحكومة من تدني مستوى خدمات البنية التحتية بها؛ مما يتطلب تحسين مواصفاتها، وأيضًا لا تزال الخبرات المتوافرة من الأيدى العاملة في تلك المجالات متواضعة، كما يوجد قصور في توفير المعلومات الخاصة بمناطق الجذب السياحي.

المقدمة:

تعد السياحة أحد المجالات التي شهدت في الآونة الأخيرة إهتمامًا متزايدًا بإعتبارها تشكل أحد الموارد للتنمية الشاملة والمعول عليها للمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادى، فهى تمثل موردًا هامًا وأساسيًا للدول، فالسياحة ليست هدفًا، بل وسيلة للمساهمة في التنمية الوطنية الشاملة، وهى بطبيعتها صناعة معقدة متعددة الأطراف ومترابطة الجوانب، فلم يعد ينظر إليها على أنها من القطاعات الثانوية في اقتصاديات الدول، لما لها من أهمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهي في الوقت الحاضر تُعد أكبر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في القرن الحادى والعشرين، بل هي من أكبر الصناعات في العالم وأحد أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً، وهذا ما دفع الكثير من الدول إلى الإهتمام بالقطاع السياحي، وذلك لما يسهم به في دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني (موسى، 2013).

وتعمل السياحة على تحسين ميزان المدفوعات، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير النقد الأجنبي، وحل بعض المشكلات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، مشكلتيّ الفقر والبطالة تجد حلولاً لها في التنمية السياحية، إذ تساعد على تخفيضهما عن طريق إيجاد فرص عمل جديدة، وكذلك دورها في توفير البنية الأساسية للمناطق والمدن التي تتمتع بإمكانات سياحية، وهذه البنية الأساسية تخدم كلًا من السائحين والمواطنين على حدٍ سواء؛ مما يحفز الاقتصاد للنمو، ومن هنا تتأتى أهمية الاستثمار في مجال السياحة؛ لأنه يساعد على إحداث تغير في خططها وبرامجها وسياستها الخدمية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، بما يسهم في إنجاح هذا النشاط وتحقيق المكاسب منه (موسى، 2013).

كما يهدف الاستثمار السياحي في الموارد الثقافية الطبيعية والتجهيزات والخدمات السياحية إلى تحقيق عدد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، إذ يعود الاستثمار في القطاع السياحي بالعديد من الفوائد والمنافع الاقتصادية على الدولة والمجتمع، ومن هذه المنافع الاقتصادية، المساهمة في زيادة الناتج المحلي بما ينتجه القطاع السياحي من سلع وخدمات، فضلًا عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وزيادة الدخل من العملات الأجنبية. وينتج عن ذلك تحسن في ميزان المدفوعات، وزيادة القيمة المضافة وتنويع مصادر الدخل من خلال استقطاب رؤوس الأموال المحلية للقطاع الخاص واستثمارها في مجال الحرف والصناعات التقليدية ذات الصلة بصناعة السياحة، فضلًا عما يؤدي إليه ذلك من تنمية للبنية التحتية والمرافق العامة وتطويرها (سعيدي، والغمراوي، 2013).

كما أن للاستثمار في قطاع السياحة قدرة على توليد فرص عمل جديدة. وعلى الأخص في القطاع الخدمي بشكل يفوق النشاطات الاقتصادية الأخرى، فضلًا عن الآثار غير المباشرة الناتجة من زيادة فرص العمل والحد من البطالة وانخفاض نسبتها، كما يترتب على زيادة فرص العمل ارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية، وغير ذلك من المنافع والفوائد الأخرى (سعيدي، والغمراوي، 2013).

فيعد الاستثمار إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، فهو إحدى الأدوات المهمة لإحداث التنمية في أي مجتمع، وتعمل الدولة على تشجيع وجذب الاستثمارات التي تساعد على تنمية المدن، والاهتمام بكافة المجالات من صناعة وزراعة ونشاط خدمي بما يحتويه من نشاط سياحى سواء كانت هذه الاستثمارات تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص (Eraqi ,et al , 2004).

مشكلة الدراسة: الاستثمار السياحي صناعة ذات أوجه متعددة ومتنوعة، ومتداخلة تتخذ من الشراكة الفعالة التي تضم جميع أفراد المجتمع والمؤسسات وشركات القطاع العام والخاص، محورًا أساسيًا لها تتضافر وتعمل جميعًا وفق هيكل محدد ينسجم مع الأنظمة والتشريعات التي تصدرها الهيئات الإدارية ذات الاختصاص في قطاع السياحة، والتي تشرف على هذه الصناعة وفق خطة إستراتيجية وطنية تتخذ من التخطيط الاستراتيجى والترويج والتسويق السياحي منهجًا لها (السخاوي، 2012).

وتتوقف عملية جذب البلاد للاستثمارات على العديد من الإجراءات منها السياسة الاستثمارية للبلد وفرص الاستثمار والسياسة التجارية وعوائق الاستثمار (Kikeri ,et al ,2006).

ولقد شهد مناخ الاستثمار الاقتصادي في مصر خلال السنوات الأخيرة، لا سيما في مجالات النقل والسياحة نموًا متسارعًا، وذلك من خلال عملية الإصلاح والتحديث التي تتجلى في جملة الأنظمة والقوانين والتشريعات الجديدة التي ترتبط عمليًا بالمسألة التنموية في البلاد، كما تعمل الحكومة على التوسع في إنشاء المشروعات السياحية، وكذا المشروعات المرتبطة بها لتساعد على إيجاد فرص عمل، وتخفيض حجم البطالة في المجتمع، والذى يتزايد فيه حجم السكان من سنة إلى أخرى.

وتسعى هذه الإصلاحات المنشودة إلى تعبئة الطاقات والموارد الوطنية المتاحة؛ لمواجهة التحديات التنموية الداخلية والخارجية، لرفع قدرة مصر على مواجهة تحديات العولمة الإقليمية والعالمية، والتوجه إلى بناء اقتصاد يواكب متطلبات القرن الحادى والعشرين. وبالرغم من هذه الجهود والإصلاحات التي تقوم بها الحكومة إلا أنها ما زالت في حاجة للمزيد والمزيد منها لتشجيع الاستثمار في مجال السياحة، كما أن ذلك يحتاج أيضًا إلى مشاركة القطاع الخاص وقيامه بالدور المنوط به بما يعود بالفائدة على الاقتصاد.

وبالتالى يمكن صياغة المشكلة في الأسئلة الآتية:

1- هل يؤثر نوع الاستثمار (حكوميًا أو خاصًا) على المنتج السياحي المصري؟

2- ما دور الحكومة في تنمية الاستثمارات السياحية؟

3- ما دور القطاع الخاص في تنمية الاستثمارات السياحية؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة في معرفة دور القطاعي العام والخاص في الاستثمار السياحي

سوف نتناول دور القطاعين العام والخاص في الاستثمار السياحي وعرض من خلال رؤية مصر 2030، وبرنامج الإصلاح الهيكلى لقطاع السياحة، ومشروع القاهرة الكبرى أو الرؤية المستقبلية للقاهرة 2050، والرؤية المستقبلية لقطاع السياحة 2050، وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية، وزيادة القدرة التنافسية للسياحة المصرية على المستوى الدولي، والعوامل المترتبة على جهود الحكومة لتشجيع الاستثمار في مجال السياحة.

وينبثق من الهدف العام للدراسة عدة أهداف فرعية، هى:

1- دراسة دوافع لجوء الحكومة للقطاع الخاص للاستثمار في السياحة.
2- دراسة أهداف كلا القطاعين للاستثمار في السياحة.
3- تقييم دور الحكومة والقطاع الخاص في الاستثمارات السياحية.
4- تقييم التسهيلات التي تقدمها الحكومة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في السياحة.

أدبيات الدراسة الجزء النظرى:

دور القطاعي العام والخاص في الاستثمار السياحي:

إن هيمنة القطاع الحكومي على النشاط السياحي تختلف من دولة إلى أخرى تبعًا للسياسات التي تتبعها حكومات هذه الدول، وتأتي الظروف الاقتصادية في مقدمة العوامل المحددة للدور الذى تضطلع به هذه الحكومات في تنظيم العائد من العملات الأجنبية، وإيجاد فرص جديدة للعمالة، وتنمية بعض قطاعات الدولة ومناطقها السياحية، وكذلك اجتذاب الاستثمارات إلى قطاعات متنوعة تقوم على خدمة النشاط السياحي.

وطبقًا لبعض الدراسات الحديثة، فإنه يمكن إجمال الأهداف التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها من التنمية السياحية فيما يأتي (حمودة، وآخرون، 1999):

- تحقيق زيادة ملموسة في الدخل المتحصل من العملات الأجنبية للوصول إلى دعم حقيقي للاقتصاد القومي وتوازن ميزان المدفوعات.
- توفير فرص جديدة للعمالة ورفع الكفاءة البشرية في هذا المجال من خلال التعليم والتدريب السياحي.
- عكس الصورة السياحية للدولة.
- حماية الموارد السياحية للدولة وبيئتها الطبيعية.

ويلاحظ أن كل دولة لديها جهاز أو تنظيم يتولى مسئولية إدارة القطاع السياحي بها. ويمكن تعريف إدارة القطاع العام (Public Sector Management (PSM بأنها: الإدارة التي تضم كافة أجهزة ومنظمات القطاع العام بدءًا من قطاعات الحكومة الوطنية إلى الوحدات السياحية التي تدار بواسطة الإدارات الحكومية المحلية.

ومن المنطلق الشراكة الثنائية في السياحة يتعين أن يقع دعم قطاع السياحة على عاتق القطاع الخاص الذي يجب أن يسعى لجذب أعداد متزايدة من السياح مع ما يترتب على ذلك من فوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية تتحقق من السياحة، بما في ذلك استحداث وتوفير الوظائف واستقطاب وجذب الاستثمارات إلى البلدان التي تمارس السياحة بنفس القدر الذي يتعين فيه على القطاع العام (مدير، 2015).

1- أهداف استثمارات القطاع العام والخاص في السياحة:

تختلف أهداف الاستثمارات في القطاع العام عن الاستثمار في القطاع الخاص، وفقًا لطبيعة كل مشروع من المشروعات المستهدفة، علمًا بأن كلًا من القطاع العام والقطاع الخاص يعمل على تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

ويجب التأكيد أولًا بأن تعظيم الأرباح هو الهدف المنشود لأي نشاط خاص (تجارى)، وهو حافز رئيسي لإنفاق رؤوس الأموال في القطاعات الاستثمارية المختلفة، ولا يتصور قيام شركات القطاع الخاص بالإنفاق على المشروعات الاستثمارية دون حافز الربح، وكلما نجحت شركات القطاع الخاص في إقامة مشروعات مربحة زاد الحافز إلى مزيد من الاستثمارات، وتحقيق الأهداف الوطنية، إذ لا تعارض بين هدف الربح للقطاع الخاص وأهداف الاقتصاد الوطني في النمو والتشغيل (البنا، 2009).

أما فيما يتعلق باستثمارات القطاع العام، فإنها تذهب مباشرة إلى تحقيق الأهداف الوطنية، أي النمو والتشغيل والارتفاع بمستوى المعيشة، بل وتحفيز مشروعات القطاع الخاص على مزيد من الاستثمارات، بمعنى آخر، فإن المشروعات العامة والاستثمارات العامة قد لا تستهدف تحقيق أرباح للدولة، وهذا ما يحدث في كثير من الحالات، لكن الأهم من ذلك أنها تستهدف زيادة جاذبية الاستثمارات الخاصة وتهيئة فرص الربح لها وتأكيدها، في مجالات وقطاعات معينة كالقطاع السياحي (البنا، 2009).

فعلى سبيل المثال، فإن إنشاء البنية التحتية (رصف الطرق، وإقامة الموانى، والمطارات، والمرافق العامة) توفر فرص نجاح أكبر للمشروعات السياحية للقطاع الخاص، بل أن الحكومات عادة ما تقدم تسهيلات مادية للأفراد والشركات، مثلًا: توفير الأرض بأسعار مخفضة لإقامة الفنادق والمنتجعات عليها، وتوفير المرافق العامة، ورصف الطرق وربطها بباقى المناطق في البلاد، وكلها عوامل تجعل من الاستثمارات

العامة عاملًا محفزاً ومشجعًا للاستثمارات الخاصة للمساهمة في الاستثمار السياحي وتحقيق فرص الربح المنشود وتعظيمه (البنا، 2009).

وعلى ذلك يمكن القول بأن هناك فرقاً واضحاً بين أهداف الاستثمارات العامة والأهداف المرجوة من وراء الاستثمار الخاص، فالأولى قد لا تستهدف الربح المباشر، وإنما تقصد توفير الخدمات والمرافق العامة التي تحقق عائدًا ومنافع للأفراد وشركات القطاع الخاص وتشجعهم وتحفزهم لدخول عالم الاستثمار السياحي، بل وتزيد من فرص ربحية استثماراتهم. إذن، فإن الاستثمارات العامة هي ضوء أخضر يساعد القطاع الخاص ويدفعه لاستثمار رؤوس أمواله في القطاع السياحي (الزهرانى، وآخرون، 2008).

تعد وزارة السياحة الجهاز الرسمي والرئيسي، والذي يخطط وينظم ويدير القطاع السياحي في مصر على المستوى القومى، أما عن التنظيم الهيكلى لقطاع السياحة المصري، فيعاون وزارة السياحة المصرية في تنظيم القطاع وإدارته عدد من الأجهزة والهيئات المتخصصة، مثل، الهيئة العامة للتنمية السياحية التي تم إنشاؤها بهدف الإسهام في تمويل مشروعات تطوير البنية الأساسية في أهم المراكز التي تم تحديدها كمراكز للتنمية السياحية (مكاوى، 2014).

2- دوافع اللجوء للقطاع الخاص:

ويوجد العديد من الدوافع للجوء للقطاع الخاص للمشاركة في الاستثمار السياحي منها (محمد، 2007):

أ- القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في إدارة نشاطه الاقتصادي، حيث أنه يحقق قيمة اقتصادية في التشغيل مما يعظم الفائض ويحسن من أداء المشروعات، ومن ثم تحقيق فائض متراكم من الأرباح.

ب- وهو أقدر من الحكومة على تحفيز العمال وإيجاد الدافع لديهم على زيادة الإنتاج وتطوير وتنمية أدائهم بما يملكه من سياسات في المحاسبة والعقاب والرقابة، مما يجعل من مجتمع العمال مجتمع منتج متحفز لديه الدافع على التطوير والعطاء وليس التكاسل والتخاذل.

ج- كما أن الأرباح والعوائد على الاستثمار التي يحققها القطاع الخاص تخلق لدى الأفراد حافز ودافع على الادخار به، وكذلك لدى المؤسسات والأفراد معًا مما يحقق التوجه نحو الاستثمار.

د- التحول نحو القطاع الخاص يزيل عن كاهل الدولة عبء تمويل المؤسسات الحكومية التي تم نقلها للقطاع الخاص، وكذلك عبء الدعم أو تغطية الخسائر التي أصابت هذه المشروعات، وتزيد موارد الدولة نتيجة تحصيل الضرائب والتأمينات الاجتماعية من هذه المؤسسات، ومن ثم تتركز جهود الدولة ومواردها في جوانب أمنية واجتماعية واقتصادية محددة.

هـ–توفير موارد لتخفيف الدين الخارجي والأعباء المترتبة عليه، وذلك بالاستفادة من مشاركة رأس المال الأجنبي وتطويره وتوسيع السوق المالية.

و–مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار معزز فرص النمو ويقود إلى الاستقرار المالي والاقتصادي.

ز– التخلف الإداري وتسلط البيروقراطية في معظم أنشطة مؤسسات القطاع العام، وكذلك غياب التخطيط المستند إلى الوسائل والمناهج العلمية الدقيقة، والهدر الكبير في الموارد الإنتاجية لغياب الطرق العلمية للعمل وضعف الرقابة وشيوع الفساد الإداري، كذلك وجود البطالة المقنعة التي لا تضيف أي قيمة للعمل، بل تؤدي إلى إثقال لكاهل المؤسسة العامة بتكاليف إضافية.

3– دور القطاع العام في الاستثمار السياحي:

وفى المقابل يجب على القطاع العام (الحكومة) القيام بما يلي (مسلم، 2007):

أ– العمل على تخفيف (التكاليف الاستثمارية أو التشغيلية، أى تخفيض الأسعار وما تمثله رسوم الخدمات العامة عليها من ضرائب وكهرباء وماء ورسوم بلديه، وغيرها بنسب تزيد من القدرة التنافسية للقطاع الخاص في مجال السياحة.

ب– العمل على دعم جهود التنسيق عن طريق تعزيز عمليات التنشيط السياحي بنسب معقولة من الإيرادات السياحية، بحيث أنه كلما ارتفعت إيرادات السياحة ارتفع حجم مساهمة الدولة في دعم ميزانيات الصرف على أنشطة السياحة بما يحقق فائدة قصوى للبلاد بأسرها.

ج– أن تتعهد الحكومة بتسهيل إجراءات ذات صلة بتغير الثقافة الحكومية.

د– أن تستمر الحكومة في تطوير المواقع السياحية ومستوى إدارتها، بالإضافة إلى دعم وتحديث البنيات الأساسية ومختلف الخدمات الضرورية لاستدامة السياحة.

ومن الضرورى بمكان أن تفي الحكومة بهذه الالتزامات من أجل تمكين القطاع الخاص من تحقيق النتائج المرجوة منه.

4–دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي:

يتمثل الدور الرئيسي لقطاع الخاص في الاستثمار السياحي فيما يلى (مدير، 2015):

أ–توفير بنية التحتية المحددة للقطاع السياحي من خلال إقامة المنشآت السياحية الاستثمارية، التي تشمل المنشآت والخدمات اللازمة لقيام صناعة السياحة والفنادق، المطاعم، المتنزهات، المنتجعات).

ب–توفير التمويل للاستثمار السياحي.

ج–المساهمة في إعداد الكوادر البشرية الوطنية وتأهيلها وتدريبها، في مجال صناعة السياحة.

د– الشراكة الفاعلة في تسويق السياحة، من خلال الوسائل والآليات المتاحة.

هـ– توزيع مشروعات الاستثمار السياحي بشكل يسهم في تنمية المناطق المختلفة، مع التركيز على مناطق الجذب السياحي، لضمان نجاح عملية الاستثمار السياحي بغرض تحقيق الأهداف المنشودة.

5– دور القطاعين العام والخاص معًا في الاستثمار السياحي:

لقد أدركت كثيرًا من دول العالم الدور الفاعل للقطاع الخاص (Private sector) في الاستثمار في الموارد السياحية (طبيعية وثقافية)، وفي مجال التسهيلات والخدمات السياحية، انطلاقًا من مساهمة هذه الاستثمارات في الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية كافة. إن النجاح المطرد للقطاع الخاص في مجالات الاستثمار السياحي المتعددة والمتنوعة شجع معظم الدول التي يعتمد اقتصادها لحد كبير على السياحة (مصر، تركيا، إسبانيا) إلى تحفيز المستثمرين من القطاع الخاص أفرادًا ومؤسسات إلى الاستفادة من الاستثمار في الإمكانات والمقومات الكبيرة لمواقع التراث الثقافى والطبيعى وموارده؛ إدراكًا منها للفوائد العديدة للاستثمار في هذه الموارد.

يمثل القطاع الخاص دورًا أساسيًا في إنجاح عملية الاستثمار السياحي وصناعة السياحة؛ فهو يعد الشريك الفاعل في تحريك عجلة التنمية السياحية وما تساهم به في جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للدولة عامة، وللمجتمعات المحلية خاصة؛ إلا أن فرص نجاح الاستثمار السياحي في القطاع السياحي بمجالاته المختلفة يعتمد بصورة رئيسة على تكامل الأدوار مع المؤسسات الحكومية والقطاع العام، الذي يقع على عاتقه القيام ببعض الخطوات لإنجاح الاستثمار في القطاع السياحي، أهمها (الزهراني، 2018):

أ–تجهيز البنية التحتية العامة.

ب– إعداد خطط التنمية السياحية الوطنية.

ج– تحفيز القطاع الخاص بالعمل على إنجاح دوره الفاعل في الاستثمار السياحي من خلال تسهيل الاستثمار.

د– وضع خطط إدارة مواقع التراث الثقافى والطبيعي وبرامجه لحمايته والحفاظ عليه.

هـ– إعداد الوسائل والآليات التي تعمل على تنفيذ المشروعات السياحية في القطاع السياحي وتفعيلها من خلال وضع خطط وسياسات وبرامج للترويج والتسويق في مجال الاستثمار السياحي وصناعة السياحة.

و– توعية المجتمع المحلي في المناطق السياحية بأهمية الحفاظ على مواقع التراث الثقافي والطبيعي وموارده، والعمل على إشراك هذا المجتمع في عملية التنمية السياحية.

ز– إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمار في الموارد السياحية والتراث العمراني والمباني التاريخية.

كما أن تهيئة البيئة الاستثمارية في مجال التراث الثقافي والطبيعي والتسهيلات والخدمات السياحية، ومعالجة المعوقات، وتكثيف الجهود وتركيزها كلها عوامل تساعد القطاع الخاص وتشجعه على الاستثمار في القطاع السياحي وموارده المتعددة، فالتعرف على العقبات والصعوبات التي تواجه واقع الاستثمار السياحي، وتحديدها وحصرها، والعمل على تذليلها وتحجيمها؛ يساعد كثيرًا في تطوير الاستثمار ونموه، ودفع عجلته في القطاع السياحى، وفي هذا الإطار، ولتذليل معوقات الاستثمار السياحي لا بد من انتهاج السياسات والخطط التي تعمل على تحقيق الآتي (الهيئة العليا للسياحة، 2002):

أ– تحديد مواقع المشروعات السياحية المقترحة، مع تصنيفها وتحديد طبيعتها، والعمل على تهيئتها للجذب السياحي.

ب– تفعيل استراتيجية الترويج للاستثمار السياحي في مجال قطاع الخدمات والتسهيلات السياحية ومواقع الجذب السياحي الثقافى والطبيعي وموارده.

ج– دعم المستثمرين ومساندتهم، بتزويدهم بالمعلومات الخاصة بمناخ الاستثمار وبيئته في القطاع السياحي، وتقديم دراسات فرص الاستثمار لهم.

د– تنسيق قطاع السياحة مع الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة بالاستثمار لتسهيل الإجراءات وسرعة إنجاز المعاملات الخاصة بالمستثمرين، وفق آلية تكفل الإسراع بتقديم الخدمات وإتمام الإجراءات وتسهيلها.

هـ– تشجيع رأس المال الوطني (القطاع الخاص بالاستثمار في القطاع السياحي وتذليل العقبات أمام الاستثمار في هذا القطاع.

و– تقديم التمويل للاستثمار السياحي، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن السياحة قطاع صناعي فاعل يسهم في توسيع القاعدة الاقتصادية للمجتمعات المحلية والاقتصادي الوطني.

10- فروض الدراسة:

- ف(1)- هناك دور معنوي للقطاع الحكومي يؤثر في تنمية الاستثمار السياحي بدرجة معنوية (0.05).
- ف(2)- هناك دور معنوي للقطاع الخاص يؤثر في تنمية الاستثمار السياحي بدرجة معنوية (0.05).
- ويوضح الشكل التالي نموذج الدراسة

شكل رقم (1) نموذج الدراسة

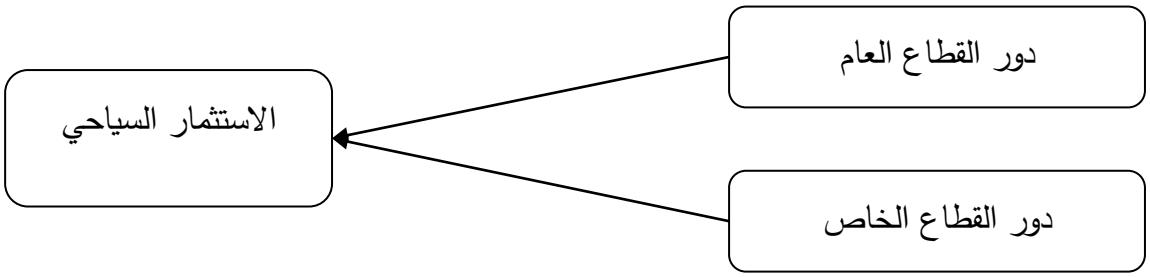

المحددات المكانية للدراسة: تم إجراء الدراسة على الاستثمارات السياحية بمحافظة الفيوم.

منهج الدراسة: انتهجت الدراسة المنهج الكمي واعتمدت الدراسة على الأسلوب الكمي، وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض، حيث أنه أكثر ملائمة لمشكلة أو موضوع الدراسة، حيث يستخدم الأسلوب الكمي لحصر الظواهر (الامام،2014).

مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المشروعات الاستثمارية السياحية بمحافظة الفيوم؛ للوقوف على دور القطاعي الحكومي والخاص، ومدى مساهمتهما في الارتقاء بالمجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا، وتم الحصول على بيان من الغرفة التجارية بالفيوم بأنشطة المشروعات الاستثمارية بالمحافظة، حيث بلغ عدد المجتمع (858 مشروعًا).

جدول رقم (1) تصنيف حجم المجتمع وفقًا لطبيعة النشاط:

م	نوع النشاط	عدد التجار
1	الإقامة (فنادق)	22
2	المشروعات السياحية (مطاعم)	660
3	المشروعات السياحية (كافتريا)	50
4	الخدمات السياحية (شركات السياحة)	126
	الإجمالي	858

وتم استقصاء مجتمع الدراسة بطريقة عينة عمدية للمشروعات الاستثمارية في مجال السياحة والضيافة طبقًا للبيان الوارد من الغرفة التجارية بالفيوم، حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة (120) استمارة تم توزيعها على مديري المشروعات، وبلغ معدل الاستجابة (101) بنسبة 84.17%، وهو معدل مناسب.

جمع البيانات: وتشمل هذه الخطوة جمع البيانات، وتصميم استمارة الاستبيان، والدراسة الاستطلاعية، وعن أسلوب جمع البيانات الأولية المستخدمة في الدراسة، قام الدارس بدراسة ميدانية للاستثمارات السياحية الموجودة في محافظة الفيوم، وذلك من خلال الاستبيان، حيث تم تصميم استمارة الاستبيان بعد تحديد نوع وكمية البيانات المطلوبة، من خلال موضوع الدراسة وفروضها، وذلك من أجل اختبار صحة الفروض وتحقيق أهدافها، وتتكون الاستمارة من عدد من الاسئلة تم بناؤه بمقياس ليكرت الخماسي تشمل– دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الاستثمار السياحي، ويتضمن محورين:

المحور الأول: دور القطاع العام في الاستثمار السياحي، وتتضمن 18 عنصرًا، تم تجميعها من الدراسة النظرية، وتم بناؤها بمقياس ليكرت الخماسي، حيث تتراوح درجات المقياس من 1 إلى 5، حيث 1 تعني "لا أوافق بشدة"، و5 تعني "أوافق بشدة".

المحور الثانى: دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي، وتتضمن 15 عنصرًا، تم تجميعها من الدراسة النظرية، وتم بنائؤها بمقياس ليكرت الخماسي، حيث تتراوح درجات المقياس من 1 إلى 5، حيث 1 تعني "لا أوافق بشدة"، و5 تعنى "أوافق بشدة".

فضلاً عن تخطيه هذه المرحلة من جمع المعلومات إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وقياسها واستخلاص النتائج باستخدام برنامج (SPSS) لتقديم المقترحات والتوصيات (فاخر، عاقل, 1999).

نتائج الدراسة:

5– تفسير النتائج.

فى هذه المرحلة تم تفسير النتائج من أجل قبول أو رفض فروض الدراسة بناءً على النتائج المستخلصة من التحليل (خليفة، 2001)، وهذا ما تم القيام به. ويوضح الجدول رقم (2) نتائج إختبار كرونباخ ألفاCronbach's Alpha لمحاور الاستمارة.

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha

المحور	عدد العناصر	كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha
دور القطاع العام في تنمية الاستثمار السياحي	**18**	**0.880**
دور القطاع الخاص في تنمية الاستثمار السياحي	**15**	**0.923**

تبين النتائج بالجدول رقم (2) أن قيم كرونباخ ألفا بالنسبة لمحاور الاستمارة تزيد عن 0.7، وبهذا تكون المعايير البحثية المستخدمة في هذه المحاور مقبولة إحصائيًا (أبو علام، 2007).

6- تحليل النتائج الخاصة باستمارة الاستبيان:

من خلال تحليل النتائج الخاصة باستمارة الاستبيان تم تحليل البيانات للوقوف على التكرارات والنسب، وكذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة كالآتي، وذلك من خلال النقاط التالية:

أ- معدل الاستجابة ودرجة ثبات الاستبيان

ب-التحليل الوصفي للبيانات.

ج- اختبار فروض الدراسة.

أولاً: دور القطاع العام في الاستثمار السياحي:

جدول رقم (3) **دور القطاع العام في الاستثمار السياحي.**

م	**دور القطاع العام في الاستثمار السياحي**	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه
1	تقع مسئولية اقامة مرافق البنية الأساسية على القطاع العام	0	4	0	67.3	28.7	4.2079	0.63745	موافق
2	يقدم القطاع العام بعض التسهيلات لتشجيع الاستثمار السياحي	0	0	0	71.3	28.7	4.2871	0.45468	موافق
3	يقوم القطاع العام بالاعفاء من الضرائب العقارية لمدينة معينة	0	0	10.9	78.2	10.9	4.000	0.46904	موافق
4	يقوم القطاع العام بتقديم القروض بأسعار فائدة مخفضة	0	1	0	72.3	26.7	4.2475	0.49812	موافق
5	يقوم القطاع العام بتقديم معونات فنية ممثلة في المشاركة في إعداد دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات	0	0	28.7	53.5	17.8	3.8911	0.67677	موافق
6	تطوير شبكات النقل	0	1	0	79.2	19.8	4.1782	0.45598	موافق

	والمواصلات لخدمة المناطق السياحية								
7	تطوير المناطق التاريخية والبنية السياحية	0	0	0	82.2	17.8	4.1782	0.38460	موافق
8	الإهتمام بالعامل البشري من خلال إنشاء مراكز تدريب وتأهيل العاملين بالسياحة	2	8.9	28.7	37.6	22.8	3.7030	0.98534	موافق
9	تطوير اللوائح التشريعية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار	2	15.8	14.8	54.5	12.9	3.6040	0.97035	موافق
10	إعداد خطط التنمية السياحية	0	0	24.7	54.5	20.8	3.9604	0.67706	موافق
11	وضع خطط وسياسات وبرامج الترويج السياحي	0	10.9	22.8	46.5	19.8	3.7525	0.89895	موافق
12	توعية المجتمع المحلى بأهمية التراث الثقافي والطبيعي والحفاظ عليه	0	7.9	15.8	47.5	28.8	3.9703	0.87699	موافق
13	التسهيل على المستثمرين والبعد عن الروتين وتسهيل الإجراءات	0	5.9	17.8	53.5	22.8	3.9307	0.80321	موافق
14	إنشاء الفنادق أو أي منشأة سياحية أخرى	0	3	9.9	64.3	22.8	4.0693	0.66719	موافق
15	تعميق الاتصال مع المؤسسات السياحية الدولية والأجنبية	0	7.9	20.8	45.5	25.7	3.8911	0.88205	موافق
16	الإشراف والرقابة على المنشأة والخدمات السياحية	0	6.9	3	58.4	31.7	4.1485	0.77957	موافق
17	عقد المؤتمرات السياحية الدولية والمحلية لتنمية السياحة	1	6.9	18.8	44.6	28.7	3.9307	0.91932	موافق
18	إنشاء المتاحف (المتحف المصرى الكبير) وتطويرها	0	4	6.9	72.9	16.8	4.0198	0.63214	موافق
المتوسط العام							**3.998**		**موافق**

من الجدول السابق أظهرت النتائج أن معظم المبحوثين قد أظهروا موافقتهم على عدد كبير من **دور القطاع العام في الاستثمار السياحي التي** تم طرحها في الاستبيان، وأكدت قيم الانحراف المعياري على اتفاق المبحوثين على الإجابات (قيمة الانحراف المعياري أقل من واحد صحيح)، ويمكن تلخيص التحليل الوصفي لدراسة مقومات الجذب التاريخية والحضارية فيما يلى مرتبة طبقًا للأهمية:

1- يقدم القطاع العام بعض التسهيلات لتشجيع الاستثمار السياحي (قيمة الوسط الحسابي = 4.2871).

2- يقوم القطاع العام بتقديم القروض بأسعار فائدة مخفضة (قيمة الوسط الحسابي = 4.2475).

3- تقع مسئولية إقامة مرافق البنية الأساسية على القطاع العام (قيمة الوسط الحسابي = 4.2079).

4- تطوير المناطق التاريخية والبنية السياحية (قيمة الوسط الحسابي = 4.1782).

5- تطوير شبكات النقل والمواصلات لخدمة المناطق السياحية (قيمة الوسط الحسابي = 4.1782).

6- الإشراف والرقابة على المنشأة والخدمات السياحية (قيمة الوسط الحسابي = 4.1485).

7- إنشاء الفنادق أو أى منشأة سياحية أخرى (قيمة الوسط الحسابى = 4.0693).

8- إنشاء المتاحف (المتحف المصرى الكبير) وتطويرها (قيمة الوسط الحسابى = 4.0198).

9- يقوم القطاع العام بالإعفاء من الضرائب العقارية لمدينة معينة (قيمة الوسط الحسابى = 4.0000).

10- توعية المجتمع المحلى بأهمية التراث الثقافى والطبيعى والحفاظ عليه (قيمة الوسط الحسابى = 3.9703).

11- إعداد خطط التنمية السياحية (قيمة الوسط الحسابى = 3.9604).

12- التسهيل على المستثمرين والبعد عن الروتين وتسهيل الإجراءات (قيمة الوسط الحسابى = 3.9307).

13- عقد المؤتمرات السياحية الدولية والمحلية لتنمية السياحة (قيمة الوسط الحسابى = 3.9307).

14- المشاركة في إعداد دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات (قيمة الوسط الحسابى = 3.8911).

15- تعميق الاتصال مع المؤسسات السياحية الدولية والأجنبية (قيمة الوسط الحسابى = 3.8911).

16- وضع خطط وسياسات وبرامج الترويج السياحي (قيمة الوسط الحسابى = 3.7525).

17- الاهتمام بالعامل البشرى من خلال إنشاء مراكز تدريب وتأهيل العاملين بالسياحة (قيمة الوسط الحسابى = 3.7030).

18- تطوير اللوائح التشريعية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار (قيمة الوسط الحسابى = 3.6040).

ثانيا: دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحى

جدول رقم (4) دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحى

م	دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحى	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	اوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الاتجاه
1	اتجاه القطاع الخاص لاستثمار في المدن الجديدة	0	0	11.9	51.5	36.6	4.2475	0.65431	موافق
2	إقامة الفنادق على مستوى عالى من الجودة	0	0	9.9	53.5	36.6	4.2673	0.6373	موافق
3	إنشاء المطاعم ذات الشهرة العالمية	0	0	15.8	52.5	31.7	4.1584	0.67428	موافق
4	إنشاء القرى والمنتجعات السياحية	0	0	21.8	52.5	25.7	4.0396	0.69168	موافق
5	إنشاء العديد من الملاهى والمدن الترفيهية	0	0	41.6	43.6	14.8	3.7327	0.70556	موافق
6	إنشاء العديد من دور السينما والمسارح	2	3	31.7	46.5	16.8	3.7327	0.84724	موافق
7	إنشاء الشركات السياحية	2	3	20.2	51.5	22.8	3.9010	0.85446	موافق
8	إنشاء شركات النقل السياحى	0	8.9	18.8	49.5	22.8	3.8614	0.87212	موافق
9	إقامة المهرجانات السياحية	0	5.9	22.8	42.6	28.7	3.9406	0.86973	موافق

10	إقامة المسابقات الرياضية لتنشيط السياحة الرياضية	0	0	16.8	66.4	16.8	4.0000	0.58310	موافق
11	الاستثمار في الانماط السياحية الجديدة	0	0	21.8	47.5	30.7	4.0891	0.72248	موافق
12	المساهمة في اعداد الكوادر البشرية	0	5.9	25.7	41.7	26.7	3.8911	0.87064	موافق
13	توفير التمويل للاستثمار السياحى	0	10.9	15.8	52.5	20.8	3.831	0.88396	موافق
14	الشراكة مع القطاع العام في تسويق السياحة	0	5.9	29.7	35.7	28.7	3.8713	0.90181	موافق
15	إنشاء مراكز للسياحة العلاجية	3	17.8	22.8	36.6	19.5	3.5248	1.09173	موافق
المتوسط العام							**3.939**		**موافق**

من الجدول السابق أظهرت النتائج أن معظم المبحوثين قد أظهروا موافقتهم على عدد كبير من دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي التي تم طرحها في الاستبيان وأكدت قيم الانحراف المعيارى على اتفاق المبحوثين على الإجابات (قيمة الانحراف المعيارى أقل من واحد صحيح)، وفي بعض الأحيان كانت أعلى من الواحد الصحيح وبالتالى يمكن الإشارة إلى وجود تشتت بين المبحوثين حيال تلك العناصر وعدم الاتفاق عليها.

ويمكن تلخيص التحليل الوصفى لدراسة عناصر دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي فيما يلي مرتبة طبقًا للأهمية:

1- إقامة الفنادق على مستوى عال من الجودة (قيمة الوسط الحسابي = 4.2673).

2- اتجاه القطاع الخاص لاستثمار في المدن الجديدة (قيمة الوسط الحسابي = 4.2475).

3- إنشاء المطاعم ذات الشهرة العالمية (قيمة الوسط الحسابي = 4.1584).

4- الاستثمار في الأنماط السياحية الجديدة (قيمة الوسط الحسابي = 4.0896).

5- إنشاء القرى والمنتجعات السياحية (قيمة الوسط الحسابي = 4.0396).

6- إقامة المسابقات الرياضية لتنشيط السياحة الرياضية (قيمة الوسط الحسابي = 4.0000).

7- إنشاء شركات النقل السياحي (قيمة الوسط الحسابي = 3.9406).

8- إنشاء الشركات السياحية (قيمة الوسط الحسابي = 3.9010).

9- المساهمة في إعداد الكوادر البشرية (قيمة الوسط الحسابي = 3.8911).

10- الشراكة مع القطاع العام في تسويق السياحة (قيمة الوسط الحسابي = 3.8713).

11- إنشاء شركات النقل السياحي (قيمة الوسط الحسابي = 3.8614).

12- توفير التمويل للاستثمار السياحي (قيمة الوسط الحسابي = 3.8317).

13- إنشاء العديد من الملاهى والمدن الترفيهية (قيمة الوسط الحسابي = 3.7327).

14- إنشاء العديد من دور السينما والمسارح (قيمة الوسط الحسابي = 3.7327).

15- فتح الأسواق القديمة الشعبية (قيمة الوسط الحسابي = 3.5248)، وكانت قيمة الانحراف المعياري (1.09173)؛ مما يدل على عدم اتفاق المبحوثين، ويتضح ذلك من أن نسبة (36.6%) موافق، ونسبة (22.8%) محايد، ونسبة (19.8%) موافق بشدة، ونسبة (17.8%) غير موافق، ونسبة (3%) غير موافق بشدة.

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار صحة فروض الدراسة تم إجراء عدد من الخطوات الإحصائية:

جدول رقم (5) معامل التحديد

Std. Error of the Estimate	معامل التحديد	الارتباط	Model
0.47728	0.487	[a]0.713	1

من جدول معامل التحديد يتضح أن الدور الاستثمارى للقطاع العام والخاص تفسر 50.8% من التغير في تنوع المنتج السياحي نتيجة التغير في سياسة الاستثمار.

جدول رقم (6) معنوية الانحدار

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model

Regression	22.561	4	5.640	24.760	[b]0.000
Residual	21.869	96	0.228		
Total	44.430	100			

من جدول معنوية الانحدار يتضح أن قيمة ف = 24.760 بمستوى معنوية أقل من 1%، مما يعني أن تأثير سياسات الاستثمار في القطاع العام والخاص ومحفزاته ومعوقاته لها دور حقيقي في تنوع المنتج السياحي .

جدول رقم (7) معامل الانحدار

Model		Unstandardized Coefficients		T	Sig.
		B	Std. Error		
1	(Constant)	1.152	0.444	2.594	0.011
	دور القطاع العام	0.298	0.120	2.486	0.015
	دور لقطاع الخاص	0.279	0.124	2.243	0.027

من جدول معامل الانحدار يمكن استنتاج مايلي:

- أن القطاع العام له دور معنوي هام يساعد على الاستثمار السياحي، حيث أن معامل الانحدار = 0.298، وبمستوى معنوية يقل عن 5 %، وذلك يثبت صحة الفرض الأول.
- أما القطاع الخاص فله دور معنوي هام يساعد على الاستثمار السياحي، حيث أن قيمة معامل الانحدار = 0.279، وبمستوى معنوية يقل عن 5 %، وذلك يثبت صحة الفرض الثاني.

ويوضح الشكل التالي لنتائج اختبار نموذج الدراسة:

شكل رقم (2) نتائج اختبار نموذج الدراسة

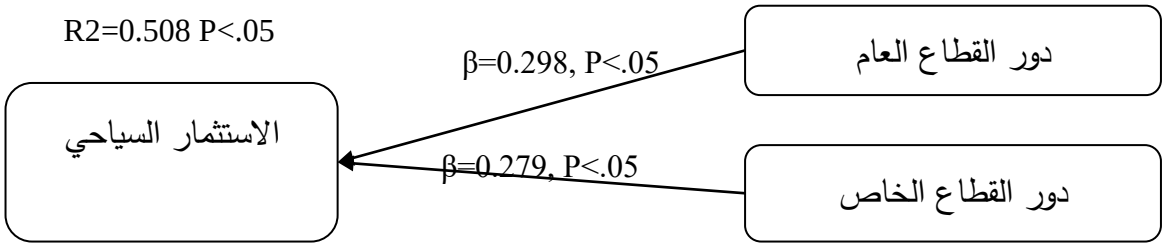

النتائج والتوصيات:

تعمل الحكومة على التوسع في إنشاء المشروعات السياحية، وكذا المشروعات المرتبطة بها لتساعد على إيجاد فرص عمل وتخفيض معدل البطالة في المجتمع خاصة الذي يتزايد فيه حجم السكان من سنة إلى أخرى.

وتسعى هذه الإصلاحات المنشودة إلى تعبئة الطاقات والموارد الوطنية المتاحة، لمواجهة التحديات التنموية الداخلية والخارجية لرفع قدرة مصر على مواجهة تحديات العولمة الإقليمية والعالمية، والتوجه إلى بناء اقتصاد يواكب متطلبات القرن الحادي والعشرين، ومن خلال الدراسة بجانبيها النظري والميداني توصلت الدراسة إلى بعض النتائج، ومنها:

1- نتائج الدراسة:

تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- أوضحت الدراسة الميدانية أن 89,1% ترى أن هناك قصورًا في الخدمات العامة المتوافرة حاليًا لقطاع النقل والسياحة في بعض المناطق السياحية.
- 53,4% ترى عدم تناسب القطاع الخدمي للبنية التحتية المؤثرة في قطاع النقل والسياحة مع حجم الطلب السياحي فما زال معظمها دون المستوى، حيث تعاني بعض المناطق السياحية على الرغم من جهود الحكومة من تدني مستوى خدمات البنية التحتية بها؛ مما يتطلب تحسين مواصفاتها، مثل: تأمين الطاقة الكهربائية ومياه الشرب إلى مختلف المناطق والأحياء دون انقطاع لا سيما خلال فصل الصيف.
- يري 60,4% من عينة الدراسة أنه لا تزال الخبرات المتوافرة من الأيدي العاملة في تلك المجالات متواضعة، ولا تتناسب مع المتطلبات التي ترقى إليها السياحة المصرية من حيث المكانة والإعداد.
- 57,4% من نتائج الدراسة الميدانية ترى أن هناك قصورًا في توفير المعلومات الخاصة بمناطق الجذب السياحي، والتي تساعد القائمين بالتخطيط، والعمل على تحسين أداء الخدمات فيها.
- عدم كفاية المتوافر من الكتيبات السياحية والخرائط الشاملة التي تحتوى على مناطق الجذب السياحي المتاحة، إذ يري 61,4% من نتائج الدراسة الميدانية ذلك.
- يرى 73,3% من المبحوثين عدم وضوح الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم للاستثمار السياحي والفندقي.

2- توصيات الدراسة:

ومن خلال نتائج الدراسة يمكن صياغة بعض التوصيات، التي من الممكن أن تسهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير الاستثمار بصفة عامة، ومن ضمنها المشروعات السياحية، ومن أهمها ما يلي:

- تشجيع وجذب الاستثمارات في مجال البنى التحتية بصفتها ضرورة حتمية لتطوير السياحة.
- وضع أطر قانونية وتنظيمية لدعم مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار السياحي.
- محاولة إيجاد فرص لتمويل المشاريع السياحية يتماشي مع خصوصيتها، والسعي لإنشاء بنوك متخصصة في المجال السياحي للتصدي لمشكلة التمويل التي تعترض المستثمرين.
- الاستفادة من طاقات شبكة النقل والمواصلات المتاحة، وصيانتها وتحسين إدارتها ورفع مستويات الأداء فيها على أسس اقتصادية وتجارية.
- وضع استراتجيات تقوم على الأسس العلمية السليمة والقدر الكافي من الموضوعية والخبرة السياحية؛ للنهوض بالاستثمار السياحي.
- التعاون بين كل من وزارة السياحة والآثار والاتحادات، والشركات السياحية لإعداد خططاً تسويقية ترويجية تتناسب مع العديد من الأسواق، وأن تكون تلك الخطط من ضمن شروط تجديد التراخيص للشركات والمؤسسات السياحية.
- التنسيق بين الإدارات الحكومية المعنية بالسياحة، والبيئة، ومستثمري القطاع الخاص في مجال السياحة.
- ضرورة وضع آلية لتشجيع تدفق رؤوس الأموال والشراكة مع مجموعات فندقية دولية من خلال منح التيسيرات والإعفاءات الضريبية.

المراجع:

- البنا، محمد، 2009، اقتصاديات السياحة والفنادق، الدار الجامعية، القاهرة.
- الهيئة العليا للسياحة، 2002، حوافز الاستثمار السياحي بالمملكة العربية السعودية، المنتدى السياحي الرابع، الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة، تحرير تجارة الخدمات العربية السياحية، القاهرة.
- الزهراني، عبد الناصر بن عبد الرحمن، 2018، الاستثمار السياحي في محافظة العلا، الهيئة العامة للسياحة والآثار، مركز المعلومات والأبحاث السياحية، السعودية.

- السخاوي، محمود فوزي أحمد، 2012، أثر الاستثمار السياحي على تنوع المتنج السياحي، بالتطبيق على محافظة الوادي الجديد، كلية السياحة والفنادق، جامعة المنوفية.
- الإمام، وفقي، 2014، البحث العلمي، إعداد مشروع البحث وكتابة التقارير النهائي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- حمود، غادة علي، حجاج، منى فاروق، 1999، المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص في التنمية السياحية (دراسة تطبيقية على المنطقة الواقعة جنوب مدينة الغردقة)، المجلة المصرية للسياحة والضيافة، المجلد الثاني، العدد الأول.
- خليفة، محمد عبد الصمد، 2001، مباديء الإحصاء، مذكرات غير منشورة، كلية السياحة والفنادق بالفيوم، جامعة القاهرة.
- سعيدي، يحيى، والغمراوي، سليم، 2013، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
- فاخر، عاقل، 1999، أسس البحث العلمي، دار العلم للملايين، بيروت.
- محمد، إشراق بشير، 2007، الخصصة وأثرها على التمويل والقياس المحاسبي في المؤسسات العامة في السودان، رسالة دكتوراه (غير منشورة) في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة شندي.
- محمد، أميرة حسب الله، 2005، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية – مصر)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- مدير، حرم أبو القاسم، 2015، التنمية السياحية المستدامة في السودان من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة كلية الدراسات العليا والبحث العلمي؛ جامعة شندي، جمهورية السودان.
- مسلم، افيوم اكمجو، 2007, السياحة صناعة العصر، مكتبة بيروت، القاهرة.
- مكاوي، مصطفى أحمد سيد، 2014، الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية: الأهمية والتحديات ورؤية التطوير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 193.
- موسى، نبيل فيصل، 2013، أثر الاستثمار السياحي على التواصل الحضاري للمجتمع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
- Eraqi,M.,Abd-Allah,G.&Lotief, H. (2004): Tourism Development in Egypt, the Economical and Social Impacts on Hurghada Local Citizens, Vol.(1).
- Kikeri, S, Kenyon, T. & Palmade, V. (2006): Reforming the Investment climate, Lessons for practitioners, World Bank Policy Research Working paper (3986).

The Role of the Public and Private Sectors in Tourism Investment in Egypt

Ashraf Maihob[1], Hoda Latiff[2], Mostafa Abo-Hamad[3]

[1] PhD Scholar - Tourism Studies Department – Faculty of Tourism and Hotels – Fayoum University - Egypt

[2,3]Tourism Studies Department – Faculty of Tourism and Hotels – Fayoum University - Egypt

Article Info

Pages: 1-22

Keywords

Public Sector
Private Sector
Tourism Investment

Abstract

The study examines the roles of the public and private sectors in tourism investment, highlighting their respective objectives and reasons for resorting to private sector involvement, as well as the public sector's role in promoting tourism investment. Despite the government's efforts and reforms, there remains a need for further encouragement of investment in the tourism sector, which also requires private sector participation to maximize economic benefits. The main objective of the study is to investigate the roles of both public and private sectors in tourism investment, utilizing a quantitative approach. The study population consists of a group of tourism investment projects in the Fayoum governorate, which was sampled using purposive sampling. The study population comprised 120 questionnaires, distributed among project managers in the tourism and hospitality industry, with a response rate of 84.17% (101 questionnaires). The study's key findings revealed shortcomings in public services, as some tourist areas suffer from a lack of infrastructure despite government efforts, necessitating improvements in their specifications. Additionally, available expertise in those fields remains modest, and there are also shortcomings in providing information about tourist attraction areas.